المحور الثاني: الاطار المفاهيمي للنفقات العامة

(المحاضرة رقم 3)

في ظل تعاظم دول الدولة في الحياة الاقتصادية وبالتالي دور المالية العامة، ازدادت أهمية دراسة النفقات العامة كونها الأداة التي تستخدمها الدولة من خلال سياستها الاقتصادية في تحقيق أهدافها النهائية التي تسعى إليها. فهي تعكس كافة جوانب الأنشطة العامة وكيفية تمويلها. حيث شهدت نظرية النفقات العامة تطورا ساير التطور الذي حدث في دور الدولة، فازداد حجمها وتعددت أنواعها، وبذلك أصبحت أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية والسياسة الاقتصادية.

أولا- مفهوم النفقة العامة:

تعرف النفقة العامة بأنها: "مبلغ من المال يصدر عن الدولة أو عن أي شخص معنوي عام قصد تحقيق منفعة عامة " ،وتعرف كذلك بأنها: "مجموع المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها خلال فترة زمنية معينة، بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة". إذن فالنفقة العامة هي مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام، قصد تحقيق نفع عام.

ثانيا: اركان النفقة العامة:

للنفقة العامة ثلاثة أركان أساسية وهي:

1-النفقة العامة مبلغ نقدي: يجب أن تكون النفقة العامة مبلغا من النقود، فمع انتقال النظام الاقتصادي من اقتصاد المقايضة إلى الاقتصاد النقدي، أصبحت الدولة تنفق مبالغ نقدية للحصول على السلع والخدمات اللازمة لإشباع الحاجات العامة، وعليه فإن الوسائل غير النقدية التي تستخدمها الدولة لا يمكن عدها نفقات عامة.

2-النفقة العامة يقوم بها شخص معنوي عام: يشترط في النفقة لكي تكون عامة أن يكون الآمر بصرفها شخص معنوي عام، والمقصود بالشخص المعنوي العام، ذلك الشخص الذي يخضع في علاقته بغيره من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين للقانون العام.

3-الغرض من النفقة العامة إشباع حاجة عامة:يعتبر المبرر الوحيد للنفقات العامة هو وجود حاجات عامة تتولى الدولة أو الهيئات أو المؤسسات العامة إشباعها بهدف تحقيق المنفعة العامة، ويعتبر مفهوم الحاجة العامة أمرا نسبيا يختلف من مجتمع لآخر حسب طبيعة النظام السياسي والاقتصادي ومستوى التطور الحضاري والاجتماعي والثقافي لكل مجتمع وقد تم تناول ذلك في المحور السابق.

ثالثا : تقسيمات النفقة العامة :

تقسم النفقات العامة حسب مجموعة من المعايير منها :

1- حسب معيار الدورية أو التكرار: وتنقسم النفقات العامة حسب هذا المعيار إلى نفقات عادية وأخرى غير عادية :

أ-النفقات العادية :ويطلق عليها النفقات العامة الجارية وهي التي تتحقق عادة، ويتكرر تحققها خلال فترات دورية منتظمة وغالبا ما تكون سنوية ويتم تمويلها من ايرادات الدولة العادية، أي ايراداتها الجارية، والتى تتمثل أساسا بإيراداتها من الضرائب، اضافة الى ايراداتها من أملاكها العامة.

ب-**النفقات غير العادية** : ويطلق عليها بالنفقات غير الجارية، والتي تتمثل بالنفقات الاستثنائية، أي التي لا يتم تحققها عادة، ولا يتكرر تحققها خلال فترات دورية منتظمة، هي السنة عادة، والتى يتم تمويلها اعتمادا على الايرادات الاستثنائية للدولة، والتي من بينها القروض والاصدار النقدي الجديد .

يؤخذ على هذا التصنيف أنه لم يعد يتماشى مع المفهوم الحديث للمالية العامة، فالنفقات التي ينظر إليها على أنها غير عادية أصبحت من أهم النفقات العادية وهذا يشمل النفقات الاستثمارية التي أصبحت تتكرر سنويا وتحتل بنودا ثابتة في ميزانية الدولة. لهذا تخلت أغلب الدول على اعتماد هذا النمط من التصنيف.

2- حسب المعيار الوظيفي: تنقسم النفقات العامة تبعا لهذا المعيار حسب الوظائف المختلفة للدولة، وبالتالي نميز ثلاثة نفقات أساسية وهي:

أ- النفقاتالادارية: ويقصد بها النفقات المرتبطة بسير المصالح العامة والضرورية لأداء الدولة لوظائفها ، وتضم هذه النفقات نفقات الدفاع والأمن والعدالة والأقسام السياسية وهي نفقات الحاجات العامة في الميادين التقليدية. ويمكن القول أن هذا التصنيف من النفقات الإدارية يتضمن (نفقات الإدارة العامة، الدفاع، الأمن، العدالة، والتمثيل الديبلوماسي) .

ب- النفقاتالاجتماعية: وهي النفقات التى تتعلق بالأهداف والأغراض الاجتماعية للدولة والمتمثلة في الحاجات العامة التى تشبع الجانب الاجتماعي للمواطنين، وهذا عن طريق توفير أسباب وامكانيات التعليم، الصحة، النقل والسكن... أو دعم واعانة الفئات المحرومة محدودة الدخل، منح للبطالين ...الخ. وتعتبر النفقات على قطاع التعليم أهم بنود النفقات الاجتماعية

فهي مرآة عاكسة لتقدم المجتمع، في كل من البلدان المتقدمة والنامية على السواء، وتخصص الدول عادة الجزء الأكبر من النفقات العامة في الدول المتقدمة على هذا القطاع من ناحية وعلى التأمينات الاجتماعية من ناحية أخرى.

ج-النفقات الاقتصادية: هي تلك النفقات التى تقوم بصرفها الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية بصورة أساسية، ويسمى هذا النوع من النفقات بالنفقات الاستثمارية ،حيث تعمل الدولة على زيادة الانتاج الوطني وتراكم رؤوس الأموال ويكتسي هذا النوع من النفقات أهمية كبيرة في الدول النامية، ويرجع ذلك الى أن الدولة تقوم بنفسها بعمليات انشاء رؤوس الأموال نظرا لكونها تحتاج الى نفقات كبيرة من جهة و لأنها لا تحقق عائد مباشرا من جهة أخرى، لذا فان القطاع الخاص لا يقوى عليها ولا يرغب في القيام بها، مثال ذلك الطرقات ، الجسور والسدود....الخ وهي تمثل مرافق البنية التحتية الأساسية التى أصبحت تمثل حاجة عامة. ويتضح أن هذا النوع من النفقات له أهمية أكثر في الدول الاشتراكية، كما يحتل مكانا بارزا في الدول النامية عنه في الدول المتقدمة بسبب عدم توفر التنمية الأساسية في هذه الدول.

وترجع أهمية التقسيم الوظيفي للنفقات العامة إلى أنه يؤدي إلى عرض الموازنة في شكل بسيط يسهل فهمه، كما يمكن هذا التقسيم من إجراء دراسات مقارنة للتدفقات العامة في مختلف الدول.

3-التقسيم الاقتصادي للنفقات العامة: يتم تقسيم النفقات العامة من الناحية الاقتصادية الي:

أ-نفقات حقيقية: وهي تلك النفقات التي تؤثر بصفة مباشرة على الإنتاج الوطني وتمكن الدولة من الحصول على سلع وخدمات، فهي إذا نفقات منتجة. ويندرج في نطاقها أجور الموظفين، نفقات التّعليم والّصحة، ونفقات الاستثمار...إلخ .

ب-نفقات تحويلية: وهي نفقات غير منتجة ولا تؤثر على الانتاج الوطني وتشمل مختلف الإعانات والمساعدات الموجهة لمختلف الفئات الاجتماعية من جهة والمؤسسات الاقتصادية من جهة أخرى وعلى هذا الأساس يمكن التمييز بين :

-**نفقات تحويلية اجتماعية:** و التي تلعب دورا أساسيا من أجل تحقيق الاستقرار الاجتماعي عبر إعادة توزيع المداخيل ونقل القدرة الشرائية من الطبقات الاجتماعية المرتفعة الدخل إلى الطبقات الاجتماعية المحدودة الدخل.

-**نفقات تحويلية اقتصادية:** اذا كان الهدف من النفقات التحويلية الاجتماعية هو تحقيق الاستقرار الاجتماعي فان الهدف من النفقات التحويلية الاقتصادية هو توفير الاستقرار الاقتصادي عبر المساعدات و كذا الإعانات التّي تمنحها الدولة سوءا لأفراد (كالمعاشات، التأمين،...) أو المؤسسات عبر مجموعة من الإعانات و التّي تتخذ أشكالا عدّة كإعانات الاستغلال، إعانات التجهيز، إعانات تحقيق التوازن.

-**نفقات تحويلية مالية :**وهي النّفقات التي تمثل فوائد الدين العام واستهلاكه، وتتجلى أهمية هذا التّقسيم في تمكين السلطة العامّة من وضع خطتها الاقتصادية والاجتماعية بما يسمح لها توجيه الانفاق العام في القنوات الإنتاجية من جهة، وفي المجالات الاجتماعية من جهة أخرى.

4- التقسيم من حيث الهيئة التي تقوم بها: وتقسم في هذه الحالة على أساس نطاق سريان النّفقة العامّة ومجال استفادة أفراد المجتمع منها، ونميز بين :

أ-نفقات وطنية: وهي الاعتمادات المقيدة في ميزانية الدولة وتتولى الحكومة تنفيذها، والمتعلّقة بالمرافق العامّة المعروفة في كل الّدول ذات النّفع العام كالّدفاع والّضرائب والعدالة وغيرها وتكون من الّسلطات المركزية للدولة.

ب-نفقات محلية :مثل النفقات التي تصرفها الجماعات المحلية كالولاية أو البلدية.

ج-نفقات خارجية أو دولية : وهي تلك المترتبة على الدولة بصفتها عضوا في المجتمع الدولي (حصة الدولة في المنظّمات الّدولية والقارية والمساعدات المقدمة في إطار التّعاون الدولي).

5- تقسيم النفقات العامة في الجزائر:

تنقسم النفقات العامة في الموازنة العامة بالجزائر الى قسمين نفقات التسيير ونفقات التجهيز وذلك راجع للتفرقة بين طبيعة النفقات، حيث تجمع النفقات المتشابهة والمتجانسة من حيث طبيعتها والدور الذي تقوم به والأثر الذي تنتجه والأهداف التى ترمي الى تحقيقها الدولة حسب كل نوع منها .

أ- نفقاتالتسيير: يقصد بنفقات التسيير تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الادارية والمتكونة أساسا من أجور الموظفين ومصاريف صيانة البيانات الحكومية ومعدات المكاتب...الخ، فهذا النوع من النفقات موجه أساسا لإمداد هياكل الدولة بما تحتاجه من أموال حتى تتمكن من تسيير دواليب المجتمع على مختلف أوجهه، حيث توزع حسب الدوائر الوزارية في الميزانية العامة. لذلك تسمى بالنفقات الاستهلاكية.

وقد قسمت المادة 24 من القانون (17/84) القانون المتعلق بقوانين المالية نفقات التسيير الى أربعة أبواب هي:

-**الباب الاول** : أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الايرادات(وهي النفقات الضرورية للتكفل باعباء الدين العمومي).

- **الباب الثاني**: تخصيصات السلطة العمومي(وهي النفقات الخاصة بالمؤسسات السياسية مثل المجلس الدستوري ومجلس الامة والمجلس الشعبي الوطني) .
-**الباب الثالث**: النفقات الخاصة بوسائل المصالح (وهي النفقات الخاصة بسير المرافق الادارية العامة وعلى رأسها الاجور).
-**الباب الرابع**: التدخلات العمومية(وتتعلق بنفقات التحويل كالاعانات الداخلية والمساهمة في الهيئات الدولية)
ب- نفقات التجهيز(الاستثمار): وهي النفقات التي يتولد عنها زيادة الناتج الوطني الاجمالي وتخص تجهيز القطاعات الاقتصادية بالوسائل الضروري قصد تحقيق التنمية المستدامة. يتم توزيع هذه النفقات حسب الخطة الانمائية السنوية.وقد قسمتها المادة 35 من القانون (17/84) المتعلق بقوانين المالية إلى ثلاثة أبواب:
- **الباب الاول:**الاستثمارات المنفذة من طرف الدولة(وهي جميع الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة والموزعة على جميع القطاعات).
- **الباب الثاني:**اعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة(وهي النفقات الموجهة لدعم النشاط الاقتصادي).
- **الباب الثالث:** النفقات الأخرى برأس المال(وتخص البرنامج التكميلي للولايات واحتياطي النفقات غير المتوقعة).
يتسم هذا النوع من النفقات بإنتاجيتها الكبيرة مادامت أنها تقوم بزيادة حجم التجهيزات الموجودة بحوزة الدولة، فالشهرة التى تحظى بها هذه النفقات تجد جذورها في تحاليل الاقتصادي البريطاني "جون مينارد كينز"، الذي برهن أن في فترة ركود اقتصادي، تقوم نفقات الاستثمار بإعادة التوازن الاقتصادي العام من خلال الدور الذي يقوم بأدائه "مضاعف الاستثمار".
ويتم تسجيل نفقات التجهيز على شكل **رخص برامج** (تخص تنفيذ الاستثمارات طويلة الاجل) **واعتمادات الدفع** (وتخص التخصيصات السنوية).

رابعا: أسباب زيادة النّفقات العامّة.

ترجع الزيادة في النّفقات العامّة إلى سببين هما: الاسباب الظاهرية والاسباب الحقيقية نوجزها فيما يلي:

1.الأسباب الظّاهرية:

تعرف الّزيادة الظّاهرية للنّفقات بأنها زيادة الأرقام المعبرة عن النّفقات العامّة دون أن يقابلها زيادة في نصيب الفرد من الّسلع والخدمات لإشباع حاجاته العامّة. ومن اهم مسبباتها :

أ- **انخفاض القّوة الشرائية للنّقود :**

بمعنى نقص السلع والخدمات التي يُكن الحصول عليها بنفس المقدار من الوحدات النّقدية، ويرجع ذلك في الغالب إلى الارتفاع في المستوى العام للأسعار، مما يدفع الدولة إلى الّرفع من القيمة النّقدية لها للمحافظة على منفعتها الحقيقية وهذه الّزيادة تكون صورية لا أساس لها في الواقع لأّنها لم تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الخدمات التي تقوم الدولة بتمويلها والإشراف عليها.

ب- **اختلاف طرق المحاسبة الحكومية أو طرق إعداد الموازنات العامة :**

ان اختلاف طرق المحاسبة العامّة وبصفة خاّصة طريقة القيد في الحسابات أّدى إلى زيادة ظاهرية في حجم النّفقات العامّة، إذ أّن الانتقال من قواعد الميزانية الّصافية التي تستند على أساس الحق في إجراء المقاصة بن الإيرادات والنّفقات الى قواعد الميزانية العامّة للدولة كقاعدة الشمولية التي تقتضي بتنفيذ الإيرادات والنّفقات الكلية دون إجراء أي مقاصة بينهما أّدى إلى الزيّادة في حجم النّفقات العامّة بشكل واضح.

ج- **تزايد عدد الّسكان:**

يؤدي التّزايد الّسكاني إلى زيادة حجم النّفقات العامّة وذلك لمواجهة الأعباء الجديدة التي تقع على عاتق الدولة ولاسيما في مجال الخدمات العامّة كالتّعليم والّصحة والأمن العام، فلمعرفة إن كانت هناك زيادة حقيقية أم ظاهرية فان الأمر يستدعي استبعاد أثر النّمو الّسكاني، وذلك بحساب متوسط نصيب الفرد من النّفقات العامّة من فترة إلى أخرى عن طريق تقسيم النّفقات العامّة في الّسنة على عدد سكانها في نفس الّسنة ومقارنتها مع ذلك المتوسط في سنة أخرى.

2.الأسباب الحقيقية:

يقصد بالأسباب الحقيقية لزيادة النّفقات العامة تلك العوامل التي تؤدي إلى زيادة المنفعة الفعلية، ومن هذه الاسباب نذكر:

أ- **الأسباب الّسياسية :**تؤدي بعض العوامل السياسية إلى زيادة النّفقات العامّة مثل: انتشار مبادئ الحرية والديمقراطية وتقرير مسؤولية الإدارة. فانتشار المبادئ الديمقراطية يجعل الحكومات تميل إلى الإسراف في الإنفاق كما أن نمو دور الدولة ومسؤوليتها يزيد من الحالات التي تلتزم فيها الدولة بتعويض الأفراد عن الأضرار التي تسببها لهم أعمال وتصرفات الإدارة العامّة وغيرها من الكوارث الطّبيعية. وقد ازدادت القوانين التي تقرر مسؤولية الدولة في المجالات الإدارية

والقضائية. كما يؤثر سوء الأخلاق السّياسية ونقص الشّعور بالمسؤولية لدى القائمن على الجهاز الإداري على زيادة النّفقات العامّة بفعل اتساع دائرة التّبذير والاختلاس وسوء استعمال الأملاك العامّة.

ب-**الأسباب الاقتصادية :**تأخذ الأسباب الاقتصادية لزيادة النّفقات العامّة مظاهر عديدة نذكر منها: ●زيادة الثّروة بما يترتب عنه زيادة إيرادات الضرائب خاصّة بما يفسح المجال للإنفاق العام.

●التّوسع في إنشاء المشروعات العامّة بما ينتج عنه صرف مبالغ معتبرة.

●المنافسة الاقتصادية، من حيث الدعم المالي لبعض الصّناعات الوطنية لتتمكن من منافسة السلع الأجنبية.

ج-**الأسباب المالية :**

لقد ازدادت النّفقات العامّة في العديد من الدول تحت تأثير عدّة عوامل ذات صبغة مالية منها:

●سهولة لجوء الدولة إلى القروض خاصّة الداخلية، بما لها من امتيازات السلطة العامة.

●وجود فائض في الإيرادات.

●الخروج على بعض القواعد التّقليدية للمالية العامة مثل: قاعدة وحدة الميزانية.

د-**الأسباب الإدارية :**

لقد أدّى تطّور وظيفة الدولة وانتقالها من دولة حارسة إلى متدخلة إلى تضخم الجهاز الإداري بها وازدياد هيئاته ومؤسساته وارتفاع عدد الموظفين والعاملين به، الأمر الذي يقتضي زيادة النّفقات العامّة لمواجهة تكاليف إقامة المؤسسات الإدارية الجديدة ودفع مرتبات وأجور الموظّفين بها،كما يزيد من الانفاق العام سوء التّنظيم الإداري والبطالة المقنّعة.

خامسا: محددات النّفقات العامة:

يتوقف حجم النّفقات العامّة على مجموعة من المحّددات الأساسية وهي:

1- دور الدولة في حياة المجتمع :

في ظل الفكر التقليدي المعتمد على التّوازن التلقائي وعدم تدخل الدولة في النّشاط الاقتصادي واقتصارها على تقديم خدمات الأمن والعدالة والّدفاع نجد أّن حجم النّفقات العامّة يكون ضعيف لأّن الخدمات التي تقدمها الدولة تكون محدودة، ومع تطور دور الدولة وزيادة تدخلها في النّشاط الاقتصادي وظهور المبادئ الاشتراكية زاد دور الدولة وزادت معه النّفقات العامّة وخاّصة بعد أحداث الكساد الاقتصادي1929 وظهور الحاجة إلى تدخل الدولة، حيث بدأت الّدولة في القيام بالإنفاق على بناء المصانع والمنشآت الانتاجية بجانب قيامها بتحقيق الأمن والعدالة والدفاع.

2- قدرة الدولة على تحقيق الإيرادات العامة :

من المعروف أن قدرة الدولة على تحقيق الإيرادات العامّة يتسم بقدر كبير من المرونة فالدولة تتمتع بالقدرة على تحصيل الإيرادات الّسيادية مثل الّضرائب والقروض والإصدار النّقدي الجديد، وكل ذلك يتيح للدولة القدرة على تحديد نفقاتها العامّة دون التّقيد بحدود الإيرادات العامّة، إلاّ أّن قدرة الدولة في الحصول على هذه الإيرادات قد يخل بمستوى معيشة الفرد ودخله ويحدث نوع من عدم العدالة نتيجة زيادة العبء الضريبي مثلا على بعض أفراد المجتمع، ومعنى ذلك أّن قدرة الدولة في الحصول على الإيرادات تحددها عوامل معينة وليست قدرة مطلقة كما تخيل البعض. لذاك يُكن القول أّن الحجم الأمثل للإنفاق العام هو الذي يحقق الاستغلال الأمثل للموارد الانتاجية ويحقق أعلى معدل نّمو في إطار من العدالة في توزيع الأعباء بن النّاس.

3- مستوى النّشاط الاقتصادي :

يتأثر الانفاق العام بمستوى النّشاط الاقتصادي فنجد أنّه في حالات الكساد والتي ينخفض فيها الطلب ومستوى التشغيل يجب أن يزداد الانفاق العام ليزداد الطلب الكلي ويزداد الانتاج والتّشغيل وتخرج الدولة من حالة الكساد، والعكس في حالات التّضخم يجب أن ينخفض الانفاق العام للحد من زيادة الطلب ومن ثم تنخفض الأسعار وتزول حالة التّضخم. إلا أنه في الدول النامية والتي تتّسم بضعف مرونة جهاز الانتاج، أي عدم قدرة جهاز الإنتاج على الاستجابة لزيادة الطّلب فإّن زيادة الإنفاق العام في حالات الكساد قد تكون غير مجدية وتؤدي إلى حدوث تضخم وارتفاع في الأسعار لأّن الطّلب سوف يزداد دون زيادة مماثلة في الانتاج، أي أّن الانفاق العام زاد دون علاج لمشكلة الكساد وانخفاض مستوى التشغيل. **سادسا: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة.**

1- الاثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة :

1-1-أثر النفقات العامة على الانتاج :

تؤدي النفقات العامة إلى زيادة القدرة الإنتاجية للمجتمع، حيث أنها تؤدي إلى تنمية عناصر الإنتاج كما ونوعا، ومنه فهي تؤدي إلى الإنفاق على الاستثمار والاستهلاك، وبالتالي يؤدي إلى التغير

الكمي أي التغير في حجمها وبالتالي زيادة حجم الناتج الوطني، ويجب أن نفرق بين نوعين من النفقات العامة، النفقات العامة الاستثمارية والنفقات العامة الاستهلاكية، فالنفقات العامة الاستثمارية تؤدي إلى تكوين رؤوس الأموال العينية وهي إحدى القوى المادية للإنتاج، وبالتالي فهي تؤدي إلى زيادة المقدرة الإنتاجية الوطنية، أما النفقات العامة الاستهلاكية فيمكن أن تؤدي أيضا إلى رفع القدرة الإنتاجية الوطنية ولكن بشكل أقل من النفقات العامة الاستثمارية، فمثلا تؤدي النفقات الاجتماعية على التعليم والصحة والثقافة إلى رفع مستوى العمل، والإعانات الاجتماعية تؤدي أيضا الى رفع مستوى العمل مما يؤثر على رفع القدرة الإنتاجية، كذلك تؤدي الإعانات العامة الاقتصادية التي تعطى للمشروعات الخاصة والعامة إلى رفع معدل أرباح هذه المشروعات، مما يؤثر على رفع مقدرتها الإنتاجية، أما النفقات التقليدية أي الأمن الداخلي والخارجي ومرفق القضاء فتؤدي إلى تحقيق الاستقرار اللازم للعملية الإنتاجية.

1-2- أثر النفقات العامة على توزيع الدخل القومي:

للنفقات العامة آثار مباشرة في مجال إعادة توزيع الدخل بين فئات وأفراد المجتمع، وعادة ما تكون هذه العملية لصالح أصحاب الدخول المنخفضة على حساب أصحاب الدخول المرتفعة، ويتم ذلك من خلال عدة صور للنفقات العام كتقديم إعانات مباشرة على شكل معاشات للمتقاعدين وإعانات البطالة والشيخوخة... وبالتالي تساهم النفقات التحويلية في رفع مستوى دخول الأفراد والأسر ذوي الدخول المنخفضة كما أن هذه النفقات تمول عن طريق الضرائب المباشرة التصاعدية والتي تعمل على تخفيض مستوى دخول أصحاب الدخول العالية، وبالتالي ضيق الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

1-3-أثر النفقات العامة على الاستهلاك:

تساهم النفقات العامة في زيادة الطلب على الاستهلاك ويكون ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر،فالنفقات العامة التي تتجه إلى طلب السلع الاستهلاكية لتحقيق المصلحة العامة تساهم في زيادة الطلب على الاستهلاك، فهي تنفق الأموال لشراء الألات والأجهزة المكتبية للقيام بأعمالها، كما تشتري الأدوية ولوازم التعليم، والسيارات، وغيرها، فالدولة تعتبر مستهلكا في الحالات المذكورة سابقا، وهي تساهم بذلك في زيادة الطلب على الاستهلاك عندما تشتري احتياجاتها من السوق المحلية، وتؤدي النفقات العامة إلى زيادة الانفاق بطريقة غير مباشرة وذلك عند الانفاق على التعليم والصحة والسكن، فعندما تقدم الدولة هذه الخدمات بالمجان، فإنها توفر جزءا من دخول هذه الطبقات كان لابد أن ينفق على هذه الأغراض، وتمكينهم من استخدام هذا الجزء المتوفر في رفع مستوى معيشتهم وذلك بزيادة الطلب على السلع الاستهلاكية.

كما تلعب النفقات التحويلية دورا مهما في التأثير على حجم الاستهلاك من خلال ارتفاع دخول الطبقات محدودة الدخل والموجه بشكل اساسي الى العملية الاستهلاكية.

1-4- أثر النفقات العامة على مستوى الادخار:

يؤثر الإنفاق العام على مستوى الادخار عن طريق تأثيره على مستوى الدخل ومن ثم على الميل الحدي للادخار، فالإنفاق العام غالبا ما يكون على شكل خدمات عامة ضرورية كالصحة والتعليم، أو على شكل إعانات لدعم أسعار السلع الغذائية، مما يؤدي إلى رفع الدخول الحقيقية للأفراد والمجتمع، وبالتالي زيادة مدخراتهم وبالتالي زيادة حجم الادخار العام الذي يؤثر على الاستثمار.

1-5- أثر النّفقات العامّة على الأسعار:

إذا كان المحدد الرئيسي للأسعار يرجع إلى قوى العرض والطلب فهي محصلتها، إلاّ أنّ تدخل السلطة العامّة بطريق مباشر أو غير مباشر من حيث سياستها في الإنفاق العام من شأنه التّأثير على مستوى الأسعار، والأمر لم يعد مقتصرا على الظّروف الاستثنائية والطارئة فقط، وانما أصبح وسيلة ثابتة للتّنظيم الاقتصادي. يترتب على الإنفاق العام في المشروعات الإنتاجية زيادة السلع مما ينجم عنه انخفاض الأسعار، أما توجيه الإنفاق العام إلى المجالات الاستهلاكية فهو يؤدي إلى زيادة أسعارها نظرا لزيادة الطلب عليها.كما يُكن تخفيض الأسعار بشراء السلع والمنتوجات وتخزينها حينما تكون متوفرة ومنخفضة السعر حفاظا على استقرار بعض الّصناعات والمؤّسسات.

2- الاثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة:

للنفقات العامة آثار اقتصادية غير مباشرة تنتج من خلال دورة الدخل وهي ما تعرف من الناحية الاقتصادية بأثر المضاعف والمعجل.

ويطلق على أثر المضاعف الاستهلاك المولد كما يطلق على أثر المعجل الاستثمار المولد. ويرتبط أثر النفقة العامة على الاستهلاك بالأثر المترتب على الإنتاج نتيجة لتفاعل كل من المضاعف والمعجل. وبمعنى أوضح فان النفقة العامة لا تؤثر فقط على الاستهلاك بتأثير عامل المضاعف لكنها تؤثر في ذات الوقت على الإنتاج وتؤثر على الاستهلاك بصورة عامة غير مباشرة.

2-1- أثر المضاعف:

يشير المضاعف في التحليل الاقتصادي، إلى المعامل العددي الذي يشير إلى الزيادة في الدخل الوطني المتولدة عن الزيادة في الإنفاق وأثر زيادة الإنفاق الوطني على الاستهلاك. فعندما تزيد النفقات العامة فإن جزء منها يوزع في شكل أجور ومرتبات و ريع لصالح الأفراد. وهؤلاء يخصصون جزء من هذه الدخول لإنفاقه على المواد الاستهلاكية المختلفة ويقومون بادخار الباقي وفقا للميل الحدي للاستهلاك والادخار.

ان الزيادة في النفقات العامة تؤدي الى زيادة مضاعفة في الدخل والانتاج والاستهلاك ولهذا يطلق عليه اثر المضاعف. لكن اثر المضاعف يختلف اثره في الدول المتقدمة عنه في الدول النامية، لارتباطه بمرونة الجهاز الانتاجي فيكون مرتفع في الدول المتقدمة ومنخفض في الدول النامية لعدم قدرة الجهاز الانتاجي التجاوب مع الزيادة في الاستهلاك.

2-2- أثر المعجل:

يقصد باصطلاح المعجل في التحليل الاقتصادي أثر زيادة الإنفاق العام على حجم الاستثمار. حيث أن الزيادة في الانفاق العام تؤدي الى زيادة سريعة ومتتالية في الانتاج والدخل والاستهلاك وبالتالي زيادة حتمية في الاستثمار . والجدير بالذكر أن هناك تفاعلا متبادلا بين مبدأي المضاعف والمعجل، كما أن أثر المعجل شأنه في ذلك شأن أثر المضاعف يختلف من قطاع اقتصادي إلى آخر ومن دولة متقدمة الى دولة نامية.